العرب
الجمعة 2019/11/15
السنة 42 العدد 11529

الأسئلة الحائرة حول صفقة القرن مازالت تبحث عن أجوبة

إجماع دولي على فشل خطة ترامب لـ«السلام» لا يلغي إمكانية تطبيقها

منذ أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن صفقة القرن بقي الحدث يثير ضجيجا ملتبسا وسيل حبرا كثيرا، دون أن يصدر عن المنابر الرسمية، الإسرائيلية والعربية والدولية، أي موقف يفيد بحقيقة الخطة الأميركية لإرساء السلام في الشرق الأوسط، وموعد إطلاقها وتفاصيلها. لم يظهر من هذه الصفقة غير جانب اقتصادي بشّر به مستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنر واعتبره المراقبون "ترفا استثماريا" أكثر منه حلا لأزمة مقعدة، فيما يبقى الجانب السياسي مثار جدل وغموض، تزهر بعض تفاصيله من وقت لآخر في شكل تسريبات إعلامية أو تصريحات هي أقرب لجس نبض منه لحقائق.

صفقة القرن أم خدعة القرن

أبوظبي – تكاد الخطة الأميركية لإرساء السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تعرف بصفقة القرن أن تكون ذلك الغائب الذي قد يطل على المنطقة في أي لحظة وفق توقيتات وأجندات لا علاقة لها بيوميات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تشغل هذه الصفقة، التي وعد بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، منذ أن كان مرشحا للرئاسة، الباحثين على قضايا السلم في الشرق الأوسط، لكونها المشروع الوحيد الذي تعمل الولايات المتحدة على التسويق له لدى دول المنطقة كما لدى العواصم الدولية المعنية بشؤون المنطقة.

طاهر المصري

صفقة القرن مازالت غير معروفة حتى الآن

روبرت مالي

صفقة القرن ليست لها علاقة بأولويات الإدارة الأميركية الحالية

ديفيد ماكوفسكي

هذا الصراع التاريخي لا يمكن أن يحل بالمال فقط

وتكاد التطورات الدراماتيكية الراهنة في قطاع غزة أن تكون بعيدة عما تحيكه الغرف الكبرى لتمرير تلك الصفقة. كما أن دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إجراء انتخابات تشريعية، ومفاجأة قبول حركة حماس بها، لا يمكن بالضرورة وضعها داخل حسابات دعم أو معاندة الصفقة التي يشتغل عليها الفريق الأميركي برئاسة صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنر. وفيما تكتمت العواصم العربية عن مضمون ما حمله كوشنر لها، بقيت هذه الصفقة مجرد ضجيج يتم تسريب عناوينه الكبرى وكأنه بالون اختبار لتفقد مرونة النظامين السياسيين، العربي والفلسطيني، على القبول بأفكار أميركية تتحرى إقفال ملف هذا الصراع، والخروج بتسوية تاريخية تسجل لصالح دونالد ترامب في واشنطن.

وفي الجلسة التي ناقشت مسألة صفقة القرن في ملتقى أبوظبي الإستراتيجي السادس الذي أنهى أعماله قبل أيام، رأى طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني السابق، أن تلك "الصفقة غير معروفة حتى الآن"، مضيفا أن "ما نعرفه هو شيء واحد، هو أن الإدارة الأميركية، قبلت أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل واعترفت علانية بذلك، وأن الكنيست الإسرائيلي اعتمد قانونا بذلك أصبح جزءا من القوانين الإسرائيلية".

وعلى هذا يفصح المصري، وهو المطلع على الأقل على الموقف الأردني المتأسس على معطيات قدمها كوشنر لعمان خلال زيارات متعددة، عن أن الصفقة مازالت مجهولة، أو يتم تقديمها على نحو لا يمكن الركون إليه بصفتها مشروعا متكاملا جديا قابلا للنقاش.

واللافت أن العالم لم يعر جهود كوشنر وفريقه كثير اهتمام، وأن ما صدر عن الاتحاد الأوروبي مجتمعا كما عن العواصم الأوروبية المعنية بشؤون الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كشف عن رفض لأي صفقة لا تأخذ بعين اعتبار حل الدولتين، وخصوصا إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967، كما احترام القرارات الدولية في هذا الشأن.

وإذا ما كانت المواقف الأوروبية من المسألة متأثرة أيضا بموقف معظم دول الاتحاد من سياسات الرئيس الأميركي في السياسة الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بالمواقف العدائية التي اتخذها ضد أوروبا والحلف الأطلسي، فإن مواقف روسيا والصين جاءت رافضة للصفقة حتى قبل ولادتها، خصوصا إذا ما كانت أعراضها الأولى استندت على قرار ترامب تنفيذ قرار قديم للكونغرس بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية في إسرائيل إليها.

والظاهر أن عدم اهتمام المجتمع الدولي للورشة الأميركية لإنتاج هذه الصفقة ينسحب إلى الداخل الأميركي نفسه، بحيث ينظر إلى هذه الصفقة بصفتها مشروعا "عائليا" لترامب، وليست جزءا من التوجهات الاستراتيجية للدولة العميقة في الولايات المتحدة.

ويقول روبرت مالي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الأزمات الدولية، إن "صفقة القرن برمّتها ليست لها علاقة بأولويات الإدارة الأميركية الحالية". ويضيف أن من يهتم بها، "هم فقط من صاغوا هذه الصفقة ويعملون على الترويج لها".

ومع هذا لا يسقط الباحثون أن الإدارة الحالية ارتكبت سوابق لم تجرؤ عليها الإدارات الرئاسية الأميركية، وأن محرمات قد ارتكبت من قبل واشنطن في مسائل هي مثار نزاع أصيل في الصراع العربي الإسرائيلي برمّته.

ويمثّل الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل كما الاعتراف بهضبة الجولان السورية كجزء من الأراضي الإسرائيلية، انصياعا أميركيا كاملا للرواية الإسرائيلية للصراع، بحيث تنفذ واشنطن ما يتم سنّه من قوانين إسرائيلية داخل الكنيست من تشريعات.

ويقول شبلي تلحمي، وهو أستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتنمية بجامعة ميريلاند، إن "إدارة ترامب هي الإدارة الأميركية الأولى التي تتصرّف بشكل استباقي لدعم موقف إسرائيل". ويضيف أن "موقف ترامب وإدارته من موضوع القدس واضح، وهي الإدارة الأولى التي تزيل الإشارة إلى مرجعيات الحل المرحلي المعترف بها دوليا، كقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة". ويرى تلحمي أن واشنطن، ومن خلال موقف إدارتها الحالية، باتت "تعتقد أن هناك وضعا على الأرض تتسيد فيه إسرائيل، وأن على الفلسطينيين القبول بهذا الوضع".

ووفق ما سبق لكوشنر الإفصاح عنه، فإن صفقة القرن تستند على محرك اقتصادي ضخم من شأنه إقناع أطراف الصراع كما بقية دول المنطقة، لاسيما منها تلك التي تؤثر وتتأثر بأي تسوية داخل هذا الملف، بالانخراط داخل تسوية تاريخية ستغير من وجه المنطقة من خلال تغيير وجه الصراع.

ويقول ديفيد ماكوفسكي، وهو زميل زيغلر المتميز ومدير مشروع العلاقات العربية الإسرائيلية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إن "في الجانب الاقتصادي لخطة صفقة القرن امتيازات جيدة للغاية. ومع ذلك يعترف الباحث السياسي الأميركي بأن هذا الصراع التاريخي لا يمكن أن يحل بالمال فقط دون أن تصاحب المغريات الاقتصادية أخرى سياسية مقنعة.

ويرى ماكوفسكي أن "المشكلة تكمن في الشق السياسي للخطة نفسها، حيث حاولت إدارة ترامب تقديم حزمة اقتصادية متكاملة لدعم الفلسطينيين، لكنها قدّمت خطتها في صيغة إما يربح الجميع وإما لا يربح أحد". ويخلص إلى أن الخطة، وإن حققت مراحل مهمة، إلا أنها تحتاج إلى مداخل سياسية جديدة أكثر جدية ودراية بحساسيات صراع يجري بين شعوب.

يطرح البحث حول صفقة القرن أسئلة حول مصير تلك الورشة الأميركية الشرق أوسطية إذا ما غاب دونالد ترامب عن البيت الأبيض. كما تطرح أسئلة أخرى عن الكيفية التي ستذهب إليها الإدارة الأميركية إذا ما أعيد انتخاب ترامب رئيسا في انتخابات خريف عام 2020، لاسيما حول قدرة ترامب، المتحرر في ولايته الثانية من أي ضغوط انتخابية، على فرض رؤية فريق كوشنر كما هي أو معدّلة على المنطقة كما على الفلسطينيين والإسرائيليين.

احتجاجات العراق تثير تساؤلات حول وجهة أموال النفط

قادة نظام المحاصصة يوظفون مداخيل البلاد لترسيخ ولائهم

سامية كُلاب

بغداد – تتصاعد وتيرة الاحتجاجات في بغداد وغيرها من محافظات العراق، ويزداد معها منسوب العنف ضد المتظاهرين المتمسكين بمطلب إسقاط كامل الهيكل السياسي في البلاد.

بدأت هذه المطالب اقتصادية وتركّزت على تحسين الخدمات ومحاربة الفساد لتطال لاحقا كل المنظومة السياسية التي يعتبرها العراقيون مقصّرة، وهي أساس هذا الوضع المتردي الذي يدفع إلى طرح سؤال هام حول مسار أموال النفط وأين تصرف.

فشلت الحكومة في توفير وظائف وتحسين حياة شباب العراق الذين شكّلوا غالبية المحتجين في الشوارع. وقال هؤلاء إنهم اكتفوا من الفساد الحكومي الصريح والنقص في الخدمات الأساسية. ولقي أكثر من ثلاثمئة شخص مصرعهم وأصيب الآلاف منذ بدء الاضطرابات في مطلع شهر أكتوبر.

وقالت هدى، وهي ناشطة في البصرة، التي يفترض أن تتمتع بأعلى نسبة من صادرات النفط الخام العراقية، "نحن فقراء وعاطلون عن العمل رغم حقول النفط. أين تذهب الملايين من الدولارات؟".

ويتكرر صدى سؤال هدى بين مختلف العراقيين الذين يمثل النفط نسبة تتراوح من 85 إلى 90 بالمئة من عائدات بلادهم. ويتوقع الاقتصاديون أن تبلغ الميزانية الفيدرالية لهذا العام 79 مليار دولار بفضل أموال النفط، وذلك على أساس الصادرات المتوقعة التي قد تصل إلى 3.88 مليون برميل يوميا بسعر 56 دولارا للواحد.

وتحسن الاقتصاد العراقي سنة 2019 للزيادة المسجّلة في إنتاج النفط، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 بالمئة بحلول نهاية السنة، وذلك وفقا للبنك الدولي.

لكن، نادرا ما يرى المواطن العراقي نتاج هذه الثروات بسبب سوء الإدارة المالية ونقص الكفاءة والبيروقراطية والفساد، إذ تبلغ نسبة البطالة الإجمالية حوالي 11 بالمئة بينما يعيش 22 بالمئة من السكان في فقر، وفقا لتقديرات نشرها البنك الدولي. وتعني هذه النسب أن ثلث الشباب العراقي بلا عمل.

وقال رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط، الذي يقع مقره في بغداد، علي المولوي، إن ثروة النفط تنفق على القطاع العام، وخاصة على الرواتب، وهو ما يعدّ من المشاكل الرئيسية في البلاد.

مكّن النظام العراقي المصمم لتقاسم السلطة طائفيا، والذي يعرف باسم المحاصصة، النخب السياسية من الحكم بناء على الاتفاقيات غير الرسمية، مما همّش دور البرلمان وأقصى المواطنين.

في الحقيقة، ساهم هذا نظام في تقاسم الموارد بين القادة السياسيين الذين يتنافسون في ما بينهم على تنمية شبكات شركائهم وحشد الدعم. لتحقيق ذلك، اعتمد الزعماء على توزيع الوظائف الحكومية كوسيلة مضمونة للحفاظ على الولاء.

النظام السياسي بيت الداء

وأدى هذا التكتيك إلى تضخيم القطاع العام واستنزاف ميزانية العراق الممولة من النفط، مما ترك أموالا لا تكفي للاستثمار في المشاريع الاجتماعية والبنية التحتية التي تعد البلاد في أمسّ الحاجة إليها. وفي ميزانية سنة 2019، شكلت تعويضات القطاع العام حوالي 40 بالمئة من الإنفاق الحكومي.

نما القطاع العام في العراق بالتوازي مع تطور صناعة النفط في البلاد بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة سنة 2003. ومع تسابق شركات النفط العالمية الكبرى على تطوير حقول النفط في البلاد، ارتفع عدد الموظفين الحكوميين ثلاثة أضعاف خلال السنوات الـ16 الماضية، وذلك وفقا لأبحاث المولوي.

ومثّل منح الوظائف وسيلة لجأ إليها السياسيون العراقيون لقمع الاحتجاجات في الماضي. وأدرج رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الآلاف من الموظفين في حزمة إصلاحات قدّمها خلال الشهر الماضي. لكن، قال الخبراء إن هذا النهج سيديم المشكلة.

ويقول الباحث في معهد الدراسات الإقليمية والدولية في السليمانية بشمال العراق، أحمد الطبقشلي، إن الارتباط الوثيق بين قطاع النفط ونظام المحاصصة العراقي خلق نسخة شبه ميتة لظاهرة نموذجية.

وبسبب الشبكات المتعددة اللامركزية التي أدى النظام المعتمد إلى تشكيلها، تصعب متابعة كيفية إنفاق الوزارات لميزانياتها لنقص الشفافية والمساءلة.

11 بالمئة نسبة البطالة الإجمالية

22 بالمئة من السكان يعيشون في فقر

وخصصت الميزانية الوطنية مبالغ تزايدت كل سنة للسلع والخدمات، والتي يمكن أن تمتدّ من مشاريع الخدمة العامة إلى نفقات صيانة مبنى الوزارة. وقال المولوي إن الأمور معقّدة بسبب سوء التخطيط والإدارة. وأشار إلى أن ميزانية العام الماضي انتهت بفائض يبلغ حوالي 21 مليار دولار، مضيفا أن ذلك لا يرجع إلى كثرة الأموال، بل لعدم تحديد طريقة واضحة تنظم كيفية إنفاقه.

وقال مسؤول عراقي طلب عدم الكشف عن اسمه بسبب اللوائح التنظيمية إن الأموال التي تخصصها الحكومة أو المنظمات الدولية لمشاريع تهمّ الخدمات تنفق على مسؤولي الوزارة لتغطية النفقات.

وقال إن المسؤولين يجمعون كل الميزانيات ثم "يضعون أولويات تافهة مدعين بأن الأموال ليست كافية للمشروع". وأكد المسؤول أن الأموال تستخدم لسداد الديون المتراكمة خلال السنوات السابقة. وفي الوقت نفسه، تبقى المشاريع الملحّة غير مكتملة.

تنهار المباني المدرسية في البصرة التي تتمتع بنصيب الأسد من صادرات النفط. وقال مدير مدرسة الأكرمين في أبوالخصيب، عبدالحسين عبدالخضر، إنه طلب من مديرية العامة للتعليم تخصيص نفقات لترميم مبنى المدرسة التي بنيت سنة 1972. ولكن طلبه رُفض لعدم توفر المال الكافي.

وأضاف "أنا أعتمد على الأهالي والمتطوعين لتقديم الأثاث، والحفاظ على نظافة المكان حتى يتمكّن التلاميذ من مزاولة تعليمهم".

يبقى الزعماء العراقيون غير مستعدين لإصلاح النظام الذي قال الخبراء إنه غير مستدام بسبب قلة الموارد والاعتماد المفرط على سوق النفط المتقلب. لكن، بُذلت محاولات جادة في أعقاب الأزمة المالية التي حلت بالبلاد سنة 2015، عندما اتخذت حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي تدابير تقشفية. وعندما انتعشت أسعار النفط، تفوّق الضغط السياسي على تدابير الإنفاق الصارمة. وشهدت حكومة عبدالمهدي زيادة بنسبة 25 بالمئة في الإنفاق الحكومي مقارنة بالسنوات الأخيرة.